

بشرف الصيام وعن ابن جنيفة انه سئل من اسهل السنة والجماعة فقال
 من فعل كذا وكذا ولم يجرم نبيذ القمار الذي يجوز ابو جنيفة بشي به مو
 المثبت من ماء العنب والمطبوخ من عصير التمر شيئا ثم غلا واشتد
 فانه يجوز شربها قبل ان صار حال تحصل منها السكر وقد نقل عن النبي
 وغيره شرب ذلك وقد نقل عن عمر رضي الله عنه امر الجيوش بشربه وكان
 يشرب وقد شرب واحد من سطحية حتى سكر فادع عرضي الله عن ذلك
 الحد عليه فقال انما شربته من ارادك فقال انما اضربك على السكر فهذا
 مما لا ينبغي قطع القول على تحريمه فاما الوضوء به فاما قال الكرمي ذلك لان
 اسم النبيذ يقع على هذا فاذ لم يكن غلا واشتد لا يجوز الوضوء به لانه ماء
 غلب عليه غيره واخرجه من طبع الماء فلا يجوز الوضوء به فاذا غلا واشتد
 صار نبيذا يجوز الوضوء به لانه نبيذ لانه ماء فصار كالنبيذ بالتراب
 انه يجوز لانه ماء بل لانه تراب كذلك بهنا والصحيح عندي انه منسوخ
 بآية التيمم فمن قال بان الوضوء به لانه نبيذ لا بد وان يكون منسوخا
 بآية التيمم ومن قال هو الماء الذي التوقية غيرت ليزول عنه الملوحة فانه
 يبقى ماء فيجوز ان يقال ليس بمنسوخ وانما هو كماء المد فيجوز الوضوء به
كتاب الموارث الباب الاول امرأة ماتت عن زوج و بنت
 وابرا بن فصاح الزوج من نصيبه على المهر وتركها سوا لاهر فانه يصير

بينهما

من سهم

بينهما اثلاثا ولا يصير كانه زوج الزوج من العيين وبق بنت وابرا بن لانه على
 هذا التقدير يصير المان بينهما حنا صفة **قلت** يسمى هذا التجارح نوعي زوج واحد
 من الورثة من بينهم والتجارح اما يصح اذا لم يكن في الزكاة دين اما اذا كان
 لا يصح ثم في الموضوع الذي يصح يقسم الباقي بينهم على سهامهم التي ظهر قبل التجارح
 لان جعل هذا التجارح كان لم يكن على المثال الذي ذكرنا او لا وانما نظار كثيرة
 وعلى هذا التقويم متبخنا المتأخرون الصدر السعيد ركن الدين ابو الفضل
 والشيخ الامام نجم الملحة والدين عمر النسفي والصدر الشهيد صاحب المهرين العيني
 والقاضي الامام عماد الدين الاوزجدي والامام المحقق طهر الدين المغربي في
 الملقى بخار رجل مات عن امرأة وثلاث بنين وبنت فمات احد البنين قبل
 قسمة الزكاة عن اخوين واخت واثم ثم مات ابن آخر عن اخ واخت واثم
 فاصل المسئلة من سبعة وعشرين لاثم ومع زوجة الميت الاولى ستة
 وللأخت سبعة وللأخ اربعة عشر وجه التخرج المسئلة الاولى من ثمانية
 للزوجة الثمن سهم والباقي بين الاولاد المذكورين حظ الاثني عشر لكل ابن
 سهمان وللبنت سهم فمات احد البنين عن اخوين واخت واثم فوضعت من
 ستة للام السدس سهم والباقي بين الاخوين والاخت المذكورين كل الاثني عشر
 لكل اخ سهمان وللأخت سهم لا يستقيم نصيبه وهو سهمان على الستة لكن
 بينهما موافقة بالنصف فاضرب النصفين وموتنة في الفريضة الاولى